الحربش: حكم يمهد لعودة دار الاستثمار إلى التداول

صرح المحامي الشريك في «المركز للمحاماة» د.يوسف الحربش بصفتهم محامي شركة دار الاستثمار بأن المحكمة الإدارية دائرة أسواق المال أصدرت حكما لصالح شركة دار الاستثمار يقضي بإلغاء قرار هيئة أسواق المال بالامتناع عن اعتماد البيانات المالية للشركة لعامي 2009 و2010. وقال الحربش في تصريحه لـ «الأنباء» ان المحكمة ألزمت هيئة أسواق المال بتعويض «دار الاستثمار» مبلغ 5001 دينار على سبيل التعويض المؤقت، بالإضافة إلى شمول الحكم بالنفاذ المعجل. وذكر انه بناء على تلك الأحكام القضائية سيتم اعتماد باقي الميزانيات بالتبعية، تمهيدا لعودة الشركة إلى التداول مرة أخرى.

محمود فاروق

20 مليون دينار صافي أرباح «الوطنية للاتصالات» بالربع الأول

نمو قاعدة العملاء بـ 5٪ إلى 20,4 مليون عميل

آل ثاني: وضعنا إستراتيجية لتطوير أكفأ شبكة للنطاق عريض بالكويت

أعلنت الوطنية للاتصالات نتائجها المالية عن الربع الأول من 2014، حيث بلغت إيرادات الربع الأول لسنة 2014 مبلغ 182,7 مليون دينار مقارنة بـ 181,3 مليون د.ك للفترة ذاتها من سنة 2013، أي ما يعادل زيادة بنسبة 0,8٪. كما بلغ الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء في الربع الأول من السنة الحالية 66,8 مليون دينار (237,2 مليون دولار) مقارنة بالدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء الذي بلغ 70,8 مليون دينار للفترة ذاتها من سنة 2013، ونمت قاعدة العملاء الإجمالية إلى 20,4 مليون عميل بارتفاع 5٪.

ووصل الربح الصافي المجمع الى 24,3 مليون دينار في الربع الأول من سنة 2014 مقارنة بالربح الصافي المجمع الذي بلغ 22,6 مليون دينار للفترة ذاتها من السنة الماضية. أما الربح الصافي العائد إلى الوطنية للاتصالات خلال الربع الأول من سنة 2014 فقد بلغ 19,8 مليون دينار مقارنة بالربح الصافي العائد للشركة والذي بلغ 19,5 مليون د.ك خلال الربع الأول من سنة 2013. وحقق الربح المجمع للسهم 40 فلسا مقارنة بـ 39 فلسا خلال الفترة ذاتها من السنة الماضية.

الشيخ عبدالله آل ثاني

وبهذه المناسبة، صرح الشيخ عبدالله آل ثاني، رئيس مجلس إدارة الوطنية للاتصالات قائلا: لم يسجل الربع الأول بداية إيجابية واسعة لبداية السنة للوطنية للاتصالات فحسب، بل قدم دليلا جديدا على نجاح مبادراتنا الاستراتيجية في جميع وحدات أعمالنا.

تواصل Ooredoo الجزائر توسيع حصتها في السوق لينعكس ذلك على المزيد من الارتفاع للإيرادات والأرباح. وعلى الرغم من أن ظروف الأعمال لا تخلو من التحديات الكبيرة في تونس، فقد حققت Ooredoo تونيزيانا أداء قويا خلال فترة ربع السنة، بينما تحقق الوطنية للاتصالات ـ الكويت ـ أداء جيدا وفق الاستراتيجية التي وضعتها الشركة واستعادت حصتها السوقية حيث تهدف إلى العودة إلى الربحية بعد أن استثمرت في تطوير أكفأ شبكة للنطاق العريض في البلاد، ولاتزال أسواقنا تشهد منافسة شديدة إلا أننا نحقق تقدما جيدا في تنفيذ استراتيجية النمو طويل الأجل التي تبنيناها.

الأداء التشغيلي للمجموعة: «الوطنية» ـ الكويت

بلغت قاعدة عملاء الوطنية للاتصالات في الكويت إلى 2,22 مليون عميل في نهاية الربع الأول من سنة 2014، بزيادة بلغت 12,1٪ عن مستواه في نهاية الربع الأول من سنة 2013، وبلغت الإيرادات 41,8 مليون دينار خلال الربع الأول من سنة 2014، بانخفاض بلغ 20,2٪ مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية حيث بلغ 52,3 مليون دينار. أما الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء فقد بلغ 9,6 ملايين دينار للربع الأول من سنة 2014 مقارنة بـ 16,6 مليون دينار للفترة ذاتها من سنة 2013، مسجلا بذلك انخفاضا بنسبة 42,0٪. أما صافي الربح فقد بلغ 2,9 مليون دينار مقارنة بربح صافي بلغ 9,5 ملايين دينار للربع الأول من سنة 2013.

تونيزيانا ـ تونس

سجلت قاعدة عملاء تونيزيانا نموا بنسبة 2,0٪ مقارنة بالفترة ذاتها من سنة 2013 حيث بلغ عدد العملاء 7,39 ملايين عميل في نهاية الربع الأول من سنة 2014. بلغت إيرادات الربع الأول من السنة الحالية 45,4 مليون دينار مقارنة بإيرادات بلغت 47,6 مليون دولار للربع الأول من السنة الماضية. أما الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء فقد بلغ 22,4 مليون دينار مقارنة بـ 24,0 مليون دينار للفترة ذاتها من السنة الماضية، بتراجع بلغ 6,8٪، وبلغ إجمالي الربح الصافي 7,7 ملايين دينار للربع الأول من سنة 2014، مرتفعا بذلك بنسبة 51,8٪ عن مستواه للفترة ذاتها من السنة الماضية والبالغ 5,1 ملايين دينار، أما الربح الصافي العائد إلى الوطنية للاتصالات فقد بلغ 5,8 ملايين دينار مقارنة بـ 3,8 ملايين دينار للفترة ذاتها من سنة 2013.

Ooredoo ـ الجزائر

في نهاية الربع الأول من سنة 2014 كان عدد عملاء Ooredoo ـ الجزائر 9,93 ملايين عميل، بارتفاع بلغ 7,4٪ مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية، وبلغت إيرادات الربع الأول من السنة الحالية 85,5 مليون دينار مقارنة بـ 71,9 مليون دينار للفترة ذاتها من سنة 2013 أي بارتفاع بلغ 18,9٪. أما الدخل قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء فقد بلغ 33,1 مليون دينار بارتفاع بلغ 14,7٪ عن أداء الفترة ذاتها من سنة 2013 والذي بلغ 28,8 مليون دينار.

أما الربح الصافي للربع الأول من سنة 2014 فقد بلغ 12,1 مليون دينار مقارنة بالربح الصافي البالغ 10,5 ملايين دينار للفترة ذاتها من سنة 2013.

وقد بلغ صافي الربح العائد إلى الوطنية للاتصالات للربع الأول من السنة الحالية 8,6 ملايين دينار مقارنة بـ 7,4 ملايين دينار للفترة ذاتها من سنة 2013.

أوضحت في تقريرها السنوي أن نصف المواطنين لا يتجاوزون سن العشرين.. وهم وقود نمو أو أزمة

«الغرفة» تحذّر: عليكم التفكير في مستقبل 48٪ من المجتمع الكويتي

أصدرت غرفة تجارة وصناعة الكويت تقريرها السنوي لعام 2014 يتضمن التقرير عرضا لتطورات الاقتصاد الكويتي، متطرقا الى الوضع السكاني، العمالة، الحسابات القومية، الأسعار والتضخم، المالية العامة، قطاع العقار، قطاع المصارف، شركات الاستثمار المحلية، سوق الكويت للأوراق المالية، وقطاع الصناعة التحويلية، وفيما يلي التفاصيل:

السكان

ارتفع معدل نمو السكان إلى 3,7٪ نهاية عام 2013، وذلك بتأثير عاملين رئيسيين: الأول: ارتفاع معدلات التزايد الطبيعي للمواطنين نتيجة لتطور الخدمات الصحية وتحسن مستويات المعيشة، والثاني: تسارع معدل نمو السكان الوافدين من 4 بالألف عام 2008 إلى 4,3٪ عام 2013، ما أدى إلى انخفاض نسبة عدد السكان الكويتيين إلى 31,3٪ من إجمالي عدد السكان، مع العلم أن الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (2010 /2011 ـ 2013 /2014) وضعت في مقدمة أهدافها رفع هذه النسبة إلى 34٪.

ومن أهم مظاهر اختلال التركيبة السكانية الحالة التعليمية للسكان الوافدين، فالبيانات المتاحة تشير إلى أن أكثر من 58٪ من السكان الوافدين هم من فئات: أمي، أو يحمل شهادة ابتدائية، أو غير مبين، واصطلح على تسمية هذه الفئات بالعمالة الهامشية متدنية الكفاءة، والمظهر الآخر هو التركيب الجنسي للسكان الوافدين حيث ان اكثر من ثلثيهم (67٪) هم من الذكور. ومثل هذا الخلل، لاسيما من حيث الحالة الزواجية، يمكن أن يفرز آثارا اجتماعية سلبية.

مبنى غرفة التجارة والصناعة

الاقتصاد الوطني عاجز عن تحويل الادخارات القومية إلى استثمارات محلية

الإنفاق الضعيف على الاستثمار أكبر نقاط ضعف الاقتصاد الكويتي

أما اكثر الحقائق إيجابية في التركيبة السكانية، فهي ان المجتمع الكويتي مازال فتيا، إذ ان قرابة نصف عدد المواطنين (48٪) لا يتجاوز سن العشرين. وبالتالي، فإن أعدادا كبيرة من هؤلاء ستدخل سوق العمل في السنوات المقبلة. وهذه حقيقة إيجابية مشجعة إذا تعاملنا معها كقاعدة نمو وتقدم، وهي حقيقة تدعو للقلق اذا ما تابعنا جهود التنمية على النمط الحالي، ونظرا الى تزايد عدد الكويتيين كعبء توظيفي على الدولة والقطاع العام.

العمالة

ارتفعت نسبة قوة العمالة الكويتية إلى إجمالي السكان الكويتيين من 32٪ عام 2010 إلى 33٪ منتصف عام 2013، وكذلك ارتفعت نسبة العمالة الكويتية إلى إجمالي العمالة في الكويت من 17٪ إلى 17,4٪. وبذلك تكون الخطة الإنمائية متوسطة الأجل قد اخفقت في تحقيق هدفها برفع نسبة العمالة الكويتية إلى 21٪.

أما عدد العاملين الكويتيين في القطاع الخاص فقد ازداد بنحو 11 ألفا، ما أدى إلى ارتفاع الأهمية النسبية للعاملين الكويتيين في القطاع الخاص من 20,5 إلى 21,2٪ من إجمالي العمالة الكويتية خلال الفترة 2010 الى منتصف 2013، وارتفعت المساهمة النسبية للإناث الكويتيات في جملة العمالة الكويتية من 34,6٪ عام 2005 إلى 46,6٪ منتصف 2013، ما يعكس تميز الكويت على هذا الصعيد مقارنة بدول مجلس التعاون التي لا تتعدى النسبة المقابلة فيها 20٪.

واستمرت ظاهرة الهجرة المعاكسة للعمالة الكويتية من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، وذلك على خلفية استمرار التفاوت في الأجور والمزايا بين العاملين في القطاعين. وبلغ عدد العمالة الكويتية المنتقلة من القطاع الخاص الى العام نحو 12,3 ألف عامل وعاملة بين عامي 2005 و2011.

في سياق لاحق، يبين التوزيع العددي والنسبي للعمالة الكويتية حسب مجموعات النشاط الاقتصادي أنها تتركز في قطاع الخدمات بمعناه الواسع، رغم تراجع أهميتها النسبية من 91٪ عام 1995 إلى 80٪ منتصف 2013، في حين ان الأهمية النسبية المقابلة للعاملين في القطاعات الإنتاجية ارتفعت من 7٪ إلى 10,4٪.

وفيما يتعلق بالتحويلات المالية التي اجرتها العمالة الوافدة لأوطانها الأصلية خلال الفترة 2005 ـ 2012، فقد ارتفعت من 773 مليون دينار إلى اكثر من 4,4 مليارات دينار.

قطاع الصناعة التحويلية

يمثل «التصنيع» عموما، والصناعة التحويلية على وجه الخصوص، مدخلا رئيسيا لتحقيق الهدف الاستراتيجي للتنمية الاقتصادية في الكويت وهو توسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيض الاعتماد على النفط.

وتضمن التقرير السنوي للغرفة عرضا سريعا وموجزا لتطور الصناعة في الكويت، بداية من فترة ما قبل اكتشاف النفط (صناعات السفن والعباءات والشباك وأدوات الصيد والجلود، ثم صناعات الهردة والصابون والكاشي)، وانتهاء بفترة ما بعد تصدير النفط وقيام صناعات نفطية متقدمة نسبيا مثل مصافي النفط وصناعة الأسمدة الكيماوية، وقيام بعض صناعات الإحلال محل الواردات الاستهلاكية، ثم إنشاء الإدارة العامة لمنطقة الشعيبة الصناعية، وصدور أول قانون للصناعة عام 1965، ومن ثم صدور قانون جديد للصناعة عام 1996 قضى بإنشاء الهيئة العامة للصناعة.

وعرض التقرير لتطور المساهمة النسبية لقطاع الصناعة التحويلية (شاملا تكرير النفط) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 4,5٪ عام 2008 إلى 5,4٪ عام 2012، وفي الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 11,9٪ إلى 13,4٪.

كما عرض أيضا لتطور الهيكل النسبي لقطاع الصناعة التحويلية حسب أقسام النشاط الصناعي خلال الفترة 2000 ـ 2012، وخلص إلى تصدر صناعة المواد والمنتجات الكيماوية أقسام النشاط الصناعي بمساهمتها بنحو نصف الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية غير النفطية عام 2012، تلتها المنتجات المعدنية المصنفة بمساهمة نسبية تبلغ 15,6٪، ثم الصناعات التعدينية غير المعدنية 10٪.

58 ٪ من الوافدين عمالة هامشية متدنية الكفاءة.. 67٪ منهم ذكور يفرزون آثاراً اجتماعية سلبية

نمو نسبة العاملين الكويتيين في القطاع الخاص بـ 11 ألفاً إلى 21,2٪ منتصف 2013

تحويلات الوافدين ارتفعت من 773 مليون دينار إلى أكثر من 4,4 مليارات دينار في 7 سنوات

معدل نمو السكان ارتفع إلى 3,7٪ نهاية عام 2013

وفي سياق لاحق من هذا الفصل، استعرض التقرير تطور المؤشرات الرئيسية للأنشطة الصناعية في القطاعين العام والخاص بين عامي 2002 و2011، وذكر أن القطاع العام الصناعي حافظ على هيمنته على الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة الإجمالية، نظرا لسيطرته على إنتاج النفط وتكريره، حيث بلغت مساهمته النسبية في الإنتاج 93٪ وفي القيمة المضافة 96,5٪ عام 2011، كما حافظ القطاع الخاص الصناعي على سيطرته شبه المطلقة على عدد المنشآت بنسبة 99,7٪، وعلى عدد المشتغلين بنسبة 83,5٪.

ومن أبرز المؤشرات الإيجابية لتطور قطاع الصناعة التحويلية: ارتفاع عدد العاملين والعاملات في هذا القطاع من قرابة 100 ألف عام 2003 إلى 133 ألفا عام 2011، وارتفاع أعداد العمالة الكويتية بصفة خاصة في هذا القطاع من 11,5 إلى 16 ألفا، حيث يعمل أكثر من 7,6 آلاف منهم في قطاع استخراج النفط والغاز الطبيعي، ويشكل هؤلاء اكثر من ثلثي (69٪) من إجمالي العمالة في هذا النشاط عام 2011.

(تفاصيل تقرير الغرفة على الموقع الإلكتروني)

2014 مسيرة جديدة لبورصة الكويت

ظل سوق الكويت للأوراق المالية لعدة عقود من أكثر أسواق المال العربية نشاطا وأفضلها أداء، ولكن مع انفجار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أواسط سبتمبر 2008، شهد السوق تراجعا حادا، شأنه في ذلك شأن غالبية أسواق المال الإقليمية والعالمية. وتعمق هذا التراجع بسبب العديد من العوامل الداخلية الاقتصادية وغير الاقتصادية. ومن المتوقع ان تكون سنة 2014 بداية مسيرة جديدة لسوق الكويت للأوراق المالية بعد أن استردت جزءا من عافيتها، وانعكس ذلك في ارتفاع مؤشراتها الرئيسية، فقد تحسن اداء كل من مؤشر السوق السعري من 2,1٪ عام 2012 إلى 27,2٪ عام 2013، ومؤشر السوق الوزني من 3٪ إلى 8,4٪، ومؤشر الكويت 15 من 0,9٪ إلى 5,9٪، ومؤشر NIC 50 من 2,8٪ إلى 7,5٪. ومن أهم مؤشرات السوق الأخرى: تراجع كمية الأسهم المتداولة من 117 إلى 52,5 مليار سهم، بينما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة من 19 إلى 55 مليار دينار كما ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة بالسوق من 29 إلى 31 مليارا. وبلغت جملة صافي أرباح 182 شركة مشتركة بين عامي 2011 و2012، من أصل 196 شركة مدرجة، نحو 1,3 مليار دينار نهاية 2012 مقابل 1,1 مليار نهاية العام السابق. وبلغت جملة الأرباح الإجمالية المعلنة من قبل 170 شركة مدرجة نحو 1,16 مليار دينار خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2013.

البنوك ثاني أكبر موظف بـ 9400

تراجعت نسبة مساهمة قطاع المؤسسات المالية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 10,7٪ عام 2006، إلى 6٪ عام 2012، وباستبعاد قطاع النفط، ترتفع هذه المساهمة إلى 22,3٪ و14,8٪ على التوالي. والمصارف هي ثاني أكبر موظف للعمالة الكويتية بعد الحكومة، والبيانات المتاحة تشير إلى ارتفاع المساهمة النسبية للعاملين في أنشطة الوساطة المالية من 2700 عام 1995 إلى 9400 عامل وعاملة في منتصف عام 2013. وما زال قطاع المصارف يحتل صدارة القطاعات الاقتصادية الأكثر تشغيلا للعمالة الكويتية في القطاع الخاص، متجاوزا الحد الأدنى المفروض قانونا. وفي عرض لتطور الميزانية المجمعة للمصارف المحلية، يبدو واضحا ارتفاعها من 35,6 مليار دينار عام 2007 إلى 51,5 مليارا عام 2013. وفي جانب الموجودات، ارتفعت المطالب على القطاع الخاص عام 2013 من 29 مليار دينار عام 2012 إلى 31 مليارا، اي بنسبة 6,9٪، وارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك المحلية إلى القطاعات الاقتصادية من 26,8 إلى 29 مليار دينار 8,2٪، علما أن نصيب التسهيلات الشخصية قد ارتفع من 10 إلى 11,3 مليارا أو بمعدل نمو سنوي ناهز 12,2٪. وفي جانب المطلوبات، ارتفعت ودائع القطاع الخاص من 28,2 إلى 31,3 مليارا، اي بنحو 11٪. أما أرباح المصارف الكويتية ككل، فقد انخفضت من 572 إلى 531 مليون دينار.

23 ألف مبنى خالٍ بالكويت

خلال 2013، حقق سوق العقار الكويتي رقما قياسيا جديدا في القيمة الإجمالية للعقارات والأراضي التي تم تداولها، إذ ارتفعت سيولة السوق إلى نحو 4 مليارات دينار، وهو ثاني أعلى حجم سيولة عقارية يتحقق منذ عام 2000 بعد الرقم القياسي المسجل عام 2007 والبالغ 4,45 مليارات. وعلى الرغم من ذلك، انخفض عدد الصفقات العقارية من 10 آلاف صفقة عام 2012 إلى 8,7 آلاف عام 2013، وتركز التراجع في السكن الخاص من 8,2 إلى 6,7 آلاف صفقة، بينما ارتفع عدد صفقات العقار الاستثماري والعقار التجاري والعقارات الأخرى بنسب متفاوتة.

ومازال السكن الخاص يستحوذ على حوالي نصف حجم السيولة في سوق العقار المحلي (49,4٪)، يليه السكن الاستثماري (38,7٪)، ثم التجاري (11٪). في الاتجاه ذاته، ارتفع معدل قيمة الصفقة الواحدة للسكن الخاص من 225 إلى 291 ألف دينار، وللسكن الاستثماري من 727 إلى 839 ألفا، بينما تراجع في حالة العقار التجاري من 3,4 إلى 2,8 مليون.

وفي نهاية يونيو 2013 بلغ إجمالي عدد المباني في الكويت نحو 188 ألف مبنى مقارنة بنحو 186 الفا نهاية عام 2012. وتشكل المباني السكنية اكثر من الثلثين (68,8٪) من إجمالي عدد المباني، تليها المباني المخصصة للسكن والعمل (6,9٪)، مع الإشارة الى ان عدد المباني الخالية بلغ نحو 23 ألف مبنى في نهاية يونيو 2013.